Document: EB 2007/92/R.38
Agenda: 13(a)
Date: 6 November 2007
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق بشأن منح مقترح تقديمها بموجب نافذة المنح العالمية/الإقليمية إلى مراكز دولية لا تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والتسعون
روما، 11–13 ديسمبر/كانون الأول 2007

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Shantanu Mathur
منسق المنح
رقم الهاتف: 2515 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: s.mathur@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

توصية بالموافقة ii

الجزء الأول – المقدمة 1

الجزء الثاني – التوصية 3

الملاحق

الملحق الأول – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: البرنامج الآسيوي لدعم إدارة المشروعات 5

الملحق الثاني – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: البرنامج الإقليمي للحد من الفقر وللتنمية الريفية: الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية 11

الملحق الثالث – منظمة الوحدة والتعاون من أجل النهوض بالشعوب: البرنامج العالمي لمعالجة تهميش المزارعين الفقراء في إكوادور والمغرب والسنغال عن طريق روابط الأسواق وتعزيز التنوع 17

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالمنح المقترح تقديمها بموجب نافذة المنح العالمية/الإقليمية إلى مراكز دولية لا تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، على النحو الوارد في الصفحة 3، الفقرة 10.

تقرير رئيس الصندوق بشأن منح مقترح تقديمها بموجب نافذة المنح العالمية/الإقليمية إلى مراكز دولية لا تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية بشأن ثلاث منح مقترح تقديمها من أجل البحوث الزراعية والتدريب إلى مراكز دولية لا تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية بمبلغ 000 180 4 دولار أمريكي.

الجزء الأول – المقدمة

1- يوصي هذا التقرير بتقديم دعم من الصندوق إلى برامج البحوث والتدريب التي تضطلع بها المراكز الدولية التالية التي لا تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وهي: صندوق الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الوحدة والتعاون من أجل النهوض بالشعوب.

2- وترد في ملاحق هذا التقرير وثائق المنح المعروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها:

(i) مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: البرنامج الآسيوي لدعم إدارة المشروعات

(ii) مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: البرنامج الإقليمي للحد من الفقر وللتنمية الريفية – الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية

(iii) منظمة الوحدة والتعاون من أجل النهوض بالشعوب: البرنامج العالمي لمعالجة تهميش المزارعين الفقراء والمهاجرين في إكوادور والمغرب والسنغال عن طريق الروابط مع الأسواق وتعزيز التنوع.

3- وتتمشى أهداف ومضامين برامج البحوث التطبيقية هذه مع الأهداف الاستراتيجية المتطورة للصندوق ومع سياسات ومعايير برنامج المنح في الصندوق.

4- والهدفان الاستراتيجيان الشاملان اللذان يحركان سياسة الصندوق لتمويل المنح التي وافق عليها المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2003 هما:

(أ) النهوض بالبحوث المناصرة للفقراء عن النهج الابتكارية والخيارات التكنولوجية لتعزيز الأثر على الصعيد الميداني؛ و/أو

(ب) بناء القدرات المناصرة للفقراء لدى المؤسسات الشريكة، بما في ذلك المنظمات القائمة على المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية.

5- وبناء على هذين الهدفين والأهداف المنصوص عليها في الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007–2010، فإن الأغراض المحددة للدعم المقدم من الصندوق على شكل منح تتعلق بما يلي: (أ) المجموعات التي يستهدفها الصندوق واستراتيجياتها للأمن الغذائي الأسري، مع الإشارة بصفة خاصة إلى المجموعات في المناطق الإيكولوجية الزراعية النائية والمهمشة؛ (ب) التكنولوجيات التي تستند إلى نظم المعرفة المحلية التقليدية أو الأصلية، وتستجيب للتمايز بين الجنسين وتعزز وتنوع الإمكانيات الإنتاجية لنظم الزراعة فقيرة الموارد عن طريق تحسين الإنتاجية الزراعية وغير الزراعية ومعالجة

اختناقات الإنتاج؛ (ج) فرص الوصول إلى الأصول الإنتاجية (الأراضي والمياه، وطائفة واسعة من الخدمات المالية الريفية، والأيدى العاملة والتكنولوجيا)؛ (د) الإدارة المستدامة والمنتجة للموارد الطبيعية، بما في ذلك استخدام هذه الموارد وصونها على نحو مستدام؛ (هـ) إطار سياساتي على المستويين المحلي والوطني يوفر لفقراء الريف هيكل حوافز مواتيا لتحسين إنتاجيتهم والحد من اعتمادهم على التحويلات؛ (و) فرص الوصول إلى أسواق المدخلات والمنتجات التي يتوافر فيها الشفافية والتنافس، وبذل الجهود لجعلها تعمل لصالح المنتجين الأصليين الفقراء الذين يشتغلون في مشروعات مربحة صغيرة ومتوسطة الحجم وسلاسل القيمة؛ (ز) إطار مؤسسي يمكن فيه للمؤسسات – الرسمية وغير الرسمية، والعامة والخاصة، والمحلية والوطنية على السواء – تقديم الخدمات إلى الضعفاء اقتصاديا وفقا لمزاياها النسبية. وفي هذا الإطار يدعم التمويل المقدم من الصندوق على شكل منح النهج القائمة على السلع من أجل الاستهداف الذاتي في صفوف فقراء الريف. وأخيرا، يشجع برنامج المنح في الصندوق على إقامة وتقوية الشبكات لتوليد وتبادل المعارف التي تناصر الفقراء وتعزز بدورها قدرة الصندوق على إنشاء روابط استراتيجية طويلة الأجل مع شركائه الإنمائيين ومضاعفة أثر برامج البحوث وبناء القدرات الممولة بمنح الصندوق.

6- وتستجيب المنح المقترحة في هذه الوثيقة للأهداف الاستراتيجية آنفة الذكر.

7- ويفي البرنامج الآسيوي لدعم إدارة المشروعات بكلا الهدفين الاستراتيجيين الشاملين عن طريق: (i) الترويج لأفضل ممارسات الابتكار والإدارة من أجل تعزيز تأثير الأنشطة الإنمائية على المستوى الميداني؛ (ii) تعزيز قدرات إدارة المشروعات على المستوى الوطني بغية تحسين الفعالية والكفاءة الإنمائية لبرامج التنمية المناصرة للفقراء في إقليم آسيا والمحيط الهادي. ويرمي البرنامج إلى تقوية القدرات الوطنية على الزراعة والحد من الفقر الريفي. وهو سيعزز، بصفة خاصة، قدرات أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني على تصميم وتنفيذ البرامج الريفية.

8- والغاية التي تتوخاها الوحدة الإقليمية لبرنامج المساعدة التقنية هي المساهمة في تحسين نوعية وفعالية السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمشروعات الخاصة بالحد من الفقر والتنمية الريفية في أمريكا الوسطى. وهدفها العام هو دعم تطوير قدرات مؤسسية مستدامة تكفل توفير السلع العامة عن طريق إتاحة تحسين اقتسام المعارف، وتقديم خدمات التدريب والمساعدة التقنية إلى المؤسسات الإقليمية وحكوماتها الشريكة، والمجتمع المدني والوكالات المانحة في مجالات الحد من الفقر والتنمية الريفية في أمريكا الوسطى.

9- وسيأتي البرنامج العالمي لمعالجة تهميش المزارعين الفقراء والمهاجرين في إكوادور والمغرب والسنغال عن طريق روابط الأسواق وتعزيز التنوع بفوائد عن طريق تحسين فرص وصول النساء والرجال الريفيين الفقراء إلى: (i) الموارد الطبيعية – وخاصة التنوع البيولوجي الزراعي – التي ستستخدم وتحفظ على نحو مستدام مع إنعاش المعارف والثقافة التقليدية؛ (ii) الأسواق التنافسية للمنتجات الزراعية مع التأكيد بصفة خاصة على تحسين الأنشطة غير الزراعية عن طريق تصميم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (التجهيز، التسويق، التجارة)؛ (iii) نشوء المعارف المناصرة للفقراء وعلى أيدي الفقراء وعمليات تبادل المعارف مع التأكيد بصفة خاصة على الجوانب الثقافية.

الجزء الثاني – التوصية

10- أوصي المجلس التنفيذي بالموافقة على المنح المقترحة بموجب القرارات التالية:

قرر: أن يقدم الصندوق منحة لا تتجاوز مليون وأربعمائة ألف دولار أمريكي (000 400 1 دولار أمريكي) إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على سبيل التمويل الجزئي للبرنامج الآسيوي لدعم إدارة المشروعات من أجل برنامج مدته ثلاث سنوات وفقا لشروط وأوضاع تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة.

قرر كذلك: أن يقدم الصندوق منحة لا تتجاوز مليون دولار أمريكي (000 000 1 دولار أمريكي) إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على سبيل التمويل الجزئي للبرنامج الإقليمي للحد من الفقر وللتنمية الريفية – الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية، من أجل برنامج مدته ثلاث سنوات وفقا لشروط وأوضاع تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة.

قرر كذلك: أن يقدم الصندوق منحة لا تتجاوز مليون وسبعمائة وثمانين ألف دولار أمريكي (000 780 1 دولار أمريكي) إلى منظمة الوحدة والتعاون للنهوض بالشعوب على سبيل التمويل الجزئي للبرنامج العالمي لمعالجة تهميش المزارعين الفقراء والمهاجرين في إكوادور والمغرب والسنغال عن طريق روابط الأسواق وتعزيز التنوع، من أجل برنامج مدته ثلاث سنوات وفقا لشروط وأوضاع تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة.

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:
البرنامج الآسيوي لدعم إدارة المشروعات

أولا- الخلفية

1- تعد إدارة تدفقات المعونة وضمان استخدام الموارد على نحو فعال تحديا هائلا بالنسبة للبلدان النامية. وكثيرا ما تواجه هذه البلدان ما لا يحتمل من المتطلبات الخاصة بالجهات المانحة والمطالب المفروضة على قدراتها المؤسسية وقاعدة مواردها البشرية المحدودة. وقد أكد إعلان باريس بشأن فعالية المعونة على التزام البلدان الشريكة والجهات المانحة بتقوية أطر تقدير الأداء، وزيادة الجهود في مجال التنسيق، وتعزيز المساءلة، ووضع استراتيجيات للتنمية تتوجه نحو النتائج وتتواءم مع أولويات البلدان.

2- ومن المعترف به على نطاق واسع أن القدرة على إدارة المشروعات عامل يسهم بصفة رئيسية في تحقيق الأهداف الإنمائية للمشروعات. واقترح التقييم الخارجي المستقل للصندوق أنه ينبغي أن يعالج ويدعم بمزيد من الفعالية أثناء عملية التنفيذ أداء إدارة المشروعات، فهو كثيرا ما يقل عن المستوى المرضي. وجاء في التقرير السنوي الصادر عن مكتب التقييم في الصندوق بشأن نتائج عمليات الصندوق وأثرها لسنة 2006 أن وحدات إدارة المشروعات ليست مجهزة لإدارة مشروعاتها على نحو فعال. وتضمن اقتراحا بأن يوفر الصندوق المساعدة التقنية الكافية لتطوير هذه القدرات.

3- واعترف المجلس التنفيذي للصندوق بأن نظم رصد وتقييم المشروعات تنطوي على نقاط ضعف مهمة تحد من فعالية إدارة المشروعات والقدرة على معالجة قضايا التنفيذ الجديدة بطريقة استباقية.[1] كما اعترف المجلس التنفيذي بأن نوعية الأطر المنطقية للمشروعات وما يرتبط بذلك من ضمان للنوعية وعمليات للمراقبة تتطلب التحسين.[2] وأوصى المجلس التنفيذي بتقوية قدرات إدارة المشروعات عن طريق تقديم المساعدة التقنية المباشرة لتطوير هذه القدرات.

4- وفي حلقة العمل السنوية لاستعراض الأداء التي عقدتها شعبة آسيا والمحيط الهادي في بانجكوك، تايلند، في 2006، أعرب مدراء مشروعات الصندوق في الدول الأعضاء عن حاجة ملحة إلى دعم قدرات البلدان النامية وكفاءاتها. وأكدوا على أن أنشطة الصندوق الرامية إلى دعم إدارة المشروعات كثيرا ما تكون غير وافية أو غير موجودة، أو أنها تأتي بعد فوات الأوان خلال حياة المشروع، أو أنها كثيرا ما تكون غير فعالة إذا حدث وجاءت في الوقت المناسب. وقيل إن ثمة حاجة إلى الدعم في جميع مجالات إدارة المشروعات بما في ذلك الإدارة المالية والتوريد، وإدارة الموارد البشرية، ونظم إدارة المشروعات، وإدارة المخاطر، والرصد والتقييم، وإدارة المعرفة.

5- وقد أصبحت شعبة آسيا والمحيط الهادي في الصندوق تستجيب لهذه الشواغل بتخصيص الموارد لدعم تنفيذ برنامج مرن لمعالجة هذه القيود المعرقلة للإدارة وإنشاء شبكة من مدراء المشروعات على دراية بإدارة التنمية. ومن المقرر أن تتطور هذه المبادرة فتصبح نشاطا منظما في أرجاء الإقليم لبناء قدرات إنمائية ريفية على المستوى الوطني، وبذلك تفتح البرنامج للمدراء والمسهلين من برامج الجهات المانحة الأخرى.

---

[1] انظر EB 2004/82/INF.7.

[2] انظر EB 2003/80/R.6/Rev.1.

ثانيا – الأساس المنطقي والأهمية للصندوق

6- تؤكد خطة عمل الصندوق على الحاجة إلى تقوية قدرات مدراء تنفيذ المشروعات من أجل نظم للإدارة تقوم على أساس النتائج وتتسم بمزيد من الفعالية. وسيوفر البرنامج نهجا عمليا لتحسين الإدارة على المستوى الميداني، فقد اعتبرت حلقة ضعيفة في تعظيم أثر المشروعات. وستطور هذه المرحلة الأولى العمليات والنظم اللازمة لربط مدراء المشروعات بالدعم المناسب.

7- وقد أبرزت المناقشات التي أديرت مع مدراء المشروعات على المستوى الميداني في الصندوق والاستقصاءات التي أجريت بينهم القضايا التالية في بناء القدرات الإدارية.

- **القدرات الإدارية على المستوى المؤسسي قيد رئيسي معرقل لفعالية التنمية.** رغم الدعم المقدم من الوكالات التي توفر المساعدة التقنية الرسمية، فإن حكومات أغلبية البلدان النامية غير قادرة على القيام بتحسين عمليات وأدوات المشروعات الإنمائية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.
- **القدرات والموارد الوطنية المحدودة.** يفوق حجم موارد المساعدة الإنمائية الرسمية قدرات إدارة المشروعات على المستوى الوطني لأن هناك تجميعا محدودا للموارد الماهرة لإدارة المشروعات والبرامج التي تتسم بالضخامة والتعقيد البالغ. وثمة حاجة إلى اتباع نهج استباقي لبناء قدرات إدارة المشروعات داخل القطر. وينبغي أن يشمل ذلك تطوير المهارات لدى المدراء الممكنين لمشروعات التنمية الريفية.
- **الموارد الكافية للتدريب على الإدارة الإنمائية متوافرة.** يوجد في إقليم آسيا والمحيط الهادي مجمع ضخم لمنظمات التدريب والتعليم التي يمكنها توفير خدمات التدريب على إدارة المشروعات بالإضافة إلى المعارف التي يمتلكها مدراء مشروعات المساعدة التقنية الرسمية ذوو الخبرة.
- **الروابط هي العائق الرئيسي وليست الأموال.** يتركز الدعم المحدود على مستوى المشروعات ووكالات التنفيذ كل على حدة. والعائق الرئيسي لاستخدام الموارد المتاحة هو نقص الروابط بين موظفي المشروعات ذات الصلة ومهارات التدريب المصممة خصيصا.
- **الأنشطة الخاصة بكل بلد.** ينفرد كل بلد وكل إقليم فرعي ببعض قضايا التنفيذ المميزة والتي يمكن أن تعالج عن طريق الموارد القائمة في البلد في مجال بناء القدرات. ويجب أن تكون البرامج قادرة على الاعتماد على نظم مالية وإدارية حتى تستجيب بسرعة لطائفة من القضايا الصغيرة في أي برنامج لإقراض البلد.

ثالثا – البرنامج المقترح

8- الهدف الكلي للبرنامج هو تحسين الفعالية والكفاءة الإنمائية لبرامج التنمية الريفية المناصرة للفقراء في إقليم آسيا والمحيط الهادي. أما هدف البرنامج في الأجل القصير فهو تحسين إدارة مشروعات وبرامج التنمية الريفية المناصرة للفقراء المشاركة. وهو ما يشمل التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم على نحو فعال بحيث يمكن للمشروعات تعزيز إمكانية تحقيق أهدافها الإنمائية. وسيكون البرنامج موجها نحو الطلب؛ وستقدم المساعدة بحيث تكون المشروعات قادرة على تحديد ثم معالجة مجالات الأولوية التي ينبغي لها تحسين قدراتها الإدارية فيها.

9- وسيدعم البرنامج تطوير قدرات الإدارة الوطنية للمشروعات في كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفيتنام (مجموعة بوصفها إقليم ميكونغ الفرعي) والهند. وسيضاف إلى ذلك إقليمان فرعيان أو بلدان آخران خلال السنة الثانية. أما هذه المرحلة فسترسي الأساس عن طريق تطوير عمليات وهياكل دعم بناء القدرات الموجهة نحو الطلب بغية توسيع نطاق البرنامج خلال المرحلة الثانية في مختلف أنحاء الإقليم؛ وسيتم تحديد الشركاء المشاركين في التمويل أثناء تنفيذ المرحلة الأولى.

10- وستستغرق المرحلة الأولى من البرنامج ثلاث سنوات وتتضمن مكونين:

- **بناء قدرات إدارة المشروعات.** سيركز هذا المكون على تسهيل وصول مدراء المشروعات إلى طائفة من موارد بناء القدرات التي يمكن أن توفر الأدوات والعمليات التطبيقية التي تصلح للتطبيق مباشرة على تحسين فعالية المشروعات. وسيتولى المنسقون الإقليميون الفرعيون للبرنامج الآسيوي لدعم إدارة المشروعات تنسيق وتسهيل الأنشطة الرامية إلى: (i) تعزيز القدرات الوطنية على إدارة المشروعات عن طريق توفير برنامج منسق للأنشطة الرسمية وغير الرسمية لبناء القدرات مثل التوجيه والتعلم من مدراء المشروعات ذوي الخبرة الكبيرة، والتدريب النظامي من جانب مقدمي الخدمات؛ و(ii) إنشاء شبكة من مقدمي الخدمات ذوي الخبرة في كل إقليم للعمل مع مدراء المشروعات الذين يطلبون الدعم. يضاف إلى ذلك أن البرنامج سيحسن وصول مدراء المشروعات إلى معلومات محددة عن إدارة وتنفيذ المشروعات المناصرة للفقراء عن طريق مواقع الويب المركزة واقتسام المعلومات على الخط من خلال إجراء مناقشات إلكترونية تخضع للإشراف ولها موضوعات ذات بنية محددة وملخصات.
- **تقوية بيئة السياسات.** إذا لم تتوافر بيئة مواتية تسمح لكبار موظفي وكالة التنفيذ وموظفي المنظمة بفهم قيمة الفوائد الناجمة عن تحسين إدارة المشروعات الإنمائية، فقد لا يستطيع مدراء المشروعات استخدام قدراتهم الإدارية المحسنة لتعزيز تنفيذ المشروعات. ولذلك سينبه البرنامج، بغية تشجيع الاستدامة والملكية الحكومية، إلى القيود المعرقلة لاتباع نهج إدارية فعالة ويحشد الدعم من جانب راسمي السياسات. وسيشجع على اقتسام التجارب والدروس المكتسبة من راسمي السياسات على المستوى الوطني والأنشطة الوطنية لتنسيق نهج إدارة المشروعات. وسيعزز نشوء ثقافة للمعرفة والتقييم عن طريق إقامة الروابط مع مؤسسات البحوث والبرامج الممولة بالمنح. ويمكن للقدرات الإدارية المعززة بالإضافة إلى ذلك مساعدة مدراء المشروعات على مواجهة التحديات الناجمة عن التغيرات في العمليات السياساتية على المستوى الوطني.

رابعا – المخرجات والفوائد المتوقعة

11- ستكون مخرجات المرحلة الأولى من البرنامج كما يلي:

- تعزيز القدرات بين مدراء المشروعات على أن ينفذوا ويديروا بفعالية أنشطة إنمائية ريفية تراعي التمايز بين الجنسين وتناصر الفقراء؛
- تعزيز القدرات بين مقدمي الخدمات على المستوى الإقليمي الفرعي على دعم مدراء المشروعات؛

- تحسين توافر واقتسام أفضل الممارسات في إدارة وتنفيذ مشروعات محددة مناصرة للفقراء بغية تحسين الأثر؛
- تقوية التزام الحكومات القطرية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بالإدارة القائمة على أساس النتائج والتنمية التشاركية الموجهة نحو المجتمع المحلي، وذلك عن طريق زيادة الوعي بفوائد تحسين إدارة مشروعات التنمية الريفية.

12- وسيقوي النهج البرنامجي القدرات في إدارة مشروعات العملاء؛ وستشمل آثاره الرئيسية ما يلي:

- تعزيز القدرات بين مقدمي الخدمات على توفير دعم إداري فعال لأنشطة المشروعات المناصرة للفقراء؛
- تعزيز القدرات بين مشروعات العملاء على إدارة العمليات الإنمائية بفعالية وكفاءة والمساهمة من ثم في تحسين سبل عيش الفقراء الريفيين؛
- نشر مزيد من الوعي بين راسمي السياسات والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة ووكالات التنمية، ومن ثم تقديم الدعم للنهج والأدوات الإدارية المروج لها في إطار البرنامج؛
- تقديم مساهمات لتمكين المستفيدين من مشروعات العملاء من المشاركة على نحو يعتد به في اتخاذ القرارات بشأن مبادرات التنمية وفي إدارتها ورصدها وتقييمها.

13- وفي نهاية المرحلة الأولى من البرنامج الممتدة لثلاث سنوات ستقام في كل بلد مشارك شبكة من مهنيي الإدارة ذوي الروابط الإقليمية الوثيقة. وستكون لهذه الشبكة ثروة من المعارف المتراكمة عن إدارة المشروعات بصفة عامة وقضايا إدارة المشروعات بصفة خاصة. وبمرور الوقت، سيتحول التمويل بالنسبة لمقدمي الخدمات من دعم توفره الجهات المانحة عن طريق المنح الخارجية إلى تمويل كامل قائم على المشروع. وبذلك ستكون هذه الشبكة من مقدمي الخدمات عنصرا قويا من استراتيجية البرنامج متوسطة الأجل لأنها ستوفر دينامية بفضل تشكيلها ومرونتها عن طريق الترتيبات التعاقدية. وسيرسي البرنامج بذلك الأساس اللازم لتوفير خدمات دعم إدارة المشروعات على نحو مستدام في مختلف أنحاء الإقليم.

خامسا – ترتيبات التنفيذ

14- سيتولى تنفيذ البرنامج مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بانجكوك، الذي سيستخدم معرفته بوحدات إدارة المشروعات في الصندوق وروابطه معها، كل على حدة، في إقامة روابط فعالة مع المشروعات وعمليات البرنامج بسرعة. وسيتولى منسق للبرنامج الآسيوي لدعم إدارة المشروعات يتعاقد معه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مركز القيادة في التنفيذ ويضطلع بالمسؤولية عن تحقيق أهداف البرنامج، وإدارة المالية والعقود، ورفع التقارير إلى الصندوق. وسيتعاقد المكتب مع مقدمي خدمات لتسهيل الأنشطة المحددة من خلال المشروعات. وسيتم اقتسام التكاليف بين المشروعات المشاركة على أساس الفوائد المعزوة للمشروعات، كل على حدة، والمخرجات التي يمكن أن تستخدم في مشروعات إنمائية ريفية أخرى في الوقت الحاضر أو في المستقبل. كما سيتعاقد المكتب مع موقع البرنامج على شبكة الويب وخدمات قاعدة بياناته عن طريق الوكالات الإقليمية الخبيرة للمساعدة الإنمائية الرسمية. وسيعد

المكتب أنشطة للرصد والتقييم لتوفير معلومات عن المخرجات والآثار لدعم التوسع في أنشطة البرنامج خلال المرحلة الثانية بالإضافة إلى الشركاء المشاركين في التمويل.

15- وسيتعاقد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع منسقين إقليميين فرعيين يقيمان في الإقليمين الفرعيين الأولين من أجل: (i) تسهيل الروابط بين المشروعات المشاركة ومقدمي الخدمات المناسبين داخل القطر وغير ذلك من خدمات بناء القدرات؛ (ii) التفاعل مع الحكومة ووكالات المساعدة التقنية الرسمية الأخرى بغية التوعية بالبرنامج وفوائد تحسين إدارة المشروعات؛ (iii) تنفيذ أنشطة لضمان النوعية.

16- وستقدم اللجنة التوجيهية – التي تتألف من ممثلين للمشروعات المشاركة والمسؤولين الإقليميين الآخرين عن التنمية الريفية والصندوق – التوجيه الاستراتيجي للبرنامج والروابط التي تصله بأنشطة التنمية المشابهة. وستشرف شعبة آسيا والمحيط الهادي في الصندوق على المنحة من خلال استعراضات سنوية تستند إلى التقارير التي يقدمها المكتب. وخلال السنة الثانية سيجرى استعراض لمنتصف المدة سيوصي بما إذا كان ينبغي التوسع في البرنامج بحيث يشمل إقليمين فرعيين آخرين خلال المرحلة الثانية.

سادسا – البيان الإرشادي لتكاليف البرنامج وتمويله

17- تبلغ التكاليف المقدرة للبرنامج الممتد لثلاث سنوات (2011/2008) 1.8 مليون دولار أمريكي بما في ذلك مكون خاص بمنحة الصندوق تبلغ قيمته 1.4 مليون دولار أمريكي. و تأكيدا لنهج البرنامج الموجه نحو الطلب، ستقدم مشروعات العملاء (عن طريق القروض والموارد الأخرى) حوالي 000 400 دولار أمريكي كمساهمة في تمويل المشاركة في التدريب وحلقات العمل.

موجز الميزانية وخطة التمويل

(بالدولارات الأمريكية)

الفئة	*المخصص*
حلقات العمل وحلقات التدارس	93 000
التدريب، والتوجيه، والأنشطة الأخرى لبناء القدرات	558 000
عقود الخدمات	48 500
تكاليف إدارة البرنامج وشؤونه الإدارية	560 500
المجموع الفرعي	**1 260 000**
النفقات العامة	140 000
المجموع	**1 400 000**

Results-based logical framework

Narrative summary objective hierarchy	Key performance indicators and targets	Monitoring mechanisms and information sources	Assumptions and risks
Goal			
Improved development effectiveness and efficiency of pro-poor rural development programmes in the Asia and Pacific region	• Improvement in portfolio review report scores of individual projects and across the IFAD portfolio • Qualitative assessments in interim evaluations indicate improvements in project impact, outcomes and efficiency	• Annual portfolio reviews • Office of Evaluation project and country portfolio reports	
Programme Purpose			
Improved management of participating pro-poor rural development projects and programmes	• Relative changes in portfolio review report management assessments of participating and non-participating projects • Qualitative assessments in supervision reports on relative changes in project implementation, outcomes and efficiency	• Annual portfolio reviews • Mid-term reviews • Supervision reports	• Project management capacity is a major constraint to IFAD project effectiveness
Programme Components			
Component 1: Project Management Capacity Building Effective and efficient gender-sensitive pro-poor management tools and processes promoted by APMAS are used by participating projects	• Number of participating projects that have improved at least two identified weak management activities through APMAS support • Number of new and existing projects using APMAS have developed or shared project implementation documents and processes • Gender-based analysis of allocated project management staff pre- and post-APMAS	• APMAS management information system • Pre- and post-APMAS project management capacity assessment • E-surveys of APMAS clients	• National implementing agencies support the adoption of improved management practices
Component 2: Strengthening the Policy Environment National governmental organizations and relevant NGOs and development agencies understand the benefits of and promote improved pro-poor project management tools and processes	• The number of regular structured dialogues with regional and national policy initiatives (such as the Asian Development Bank-initiated Community of Practice on Managing for Development Results, as well as the World Bank results framework). • The number of relevant non-client projects and initiatives that have contributed their experiences and lessons learned to the facility knowledge base	• APMAS management information system • E-surveys of participating agency staff	• National-level agencies committed to improving ODA project processes and effectiveness
Component 3: Programme Management Well-managed programme achieves agreed objectives using management champions and service providers	• Number of client projects that have been linked through support that has met the project's management needs • Proportion of requests for management-related support from client projects that have been met by the APMAS facility within 30 days • Number and proportion of client projects that rate the support that they received from the facility as "good," "very good," or "excellent"	• E-surveys of APMAS clients • APMAS management information system	

Note: 1. The draft logical framework will be reviewed and specific targets set for the goal, objectives and outputs in the first six months of the programme.

[b] To be genderized

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:
البرنامج الإقليمي للحد من الفقر وللتنمية الريفية – الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية

أولا – الخلفية

1- برنامج الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية هو منصة مشتركة بين الحكومات والوكالات هدفها هو المساهمة في الحد من الفقر الريفي والتنمية الريفية على أساس مستدام في منطقة أمريكا الوسطى. وهو يعمل على المستوى الإقليمي وفي كل من البلدان السبعة المشتركة (بليز وكوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما). وقد بدأ البرنامج كأحد البرامج الأولى التي أنشئت دعما للسلام في المنطقة التي كانت تعاني من نزاع داخلي ضخم. ويتألف شركاء البرنامج، في مرحلته الحالية (2004–2007)، من سبع جهات مانحة (البنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ووزارة التنمية الدولية [المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال آيرلندا]، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومصرف البلدان الأمريكية للتنمية، ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة، والمعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء)، وسبع حكومات شريكة (يمثلها وزراء الزراعة)، وكيان واحد للتكامل الإقليمي يعنى بالزراعة (المجلس الزراعي في أمريكا الوسطى)، وكيان بيئي إقليمي واحد (مفوضية أمريكا الوسطى المعنية بالبيئة والتنمية).

2- وينسق البرنامج ويحفز الأنشطة المشتركة بين الوكالات على الصعيدين الإقليمي والوطني، فيمكن المؤسسات الحكومية ومجموعات المجتمع المدني من تعزيز الحد من الفقر والسياسات والبرامج والمشروعات الموجهة نحو التنمية المستدامة بمزيد من الكفاءة والفعالية. وهو يكفل – عن طريق المساعدة على تعبئة وتنسيق استخدام الموارد (المالية والتقنية والمعرفية) حول أولويات متفق عليها – تعزيز الأهداف المؤسسية والآثار الإنمائية لكل شريك عن طريق العمل التعاوني واستخدام الموارد على نحو منسق.

3- واستخلص تقدير مستقل أجري مؤخرا للدروس المستفادة من خلال الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية أن مهمة البرنامج المشتركة بين الوكالات وسجل أدائه المقنع عل مدى سنوات قد أتاح الفرصة اللازمة لدعم الوحدة بالقدرة على تحمل المهام التي تضطلع بها بناء على أساس الطلب على ما تقدمه من خدمات. وسيتطلب تحقيق ذلك عملية انتقال ناجحة يمكن للبرنامج بها توسيع نطاق تركيزه الموجه نحو الطلب على توفير السلع العامة، مع تضخيم قاعدة شركائه والنهوض بمستوى من التنظيم المؤسسي الرامي إلى تحقيق استدامة المهام التي يضطلع بها في الوقت الحاضر. وللمساعدة التي يقدمها الصندوق أهمية حاسمة بالنسبة لتحقيق هذه الغاية.

ثانيا – الأساس المنطقي والأهمية للصندوق

4- للاشتراك في البرنامج أهمية استراتيجية بالنسبة للصندوق في إقليم أمريكا الوسطى. أولا، أنشأت أمريكا الوسطى بنى تحتية مؤسسية لمعالجة القضايا الهامة في شؤون التجارة والبيئة والزراعة والتنمية الريفية كجزء من عملية جارية للتكامل الإقليمي (مثل المجلس الزراعي لأمريكا الوسطى ومفوضية أمريكا

الوسطى المعنية بالبيئة والتنمية). ومن شأن الترويج لزيادة دور السياسات المناصرة للفقراء في مخطط التكامل الإقليمي أن يعزز أهمية الصندوق وحضوره. ونظرا لأن الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية نشطة في هذه البيئة المؤسسية، فإن استمرار مشاركة الصندوق في تلك المنصة الإقليمية موافق تماما لأهدافه الإنمائية كما نص عليها في الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007–2010. وثانيا، بالنظر إلى أن الوحدة تطورت بحيث أصبحت شراكة إقليمية فعالة بين الحكومات والأعضاء المانحين وصارت تشمل على نحو متزايد غير ذلك من أصحاب المصلحة الإقليميين في القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الجامعية والبحثية، فإنها توفر للصندوق قاعدة هامة يمكن انطلاقا منها إنشاء تحالفات جديدة. ثالثا، أصبحت الوحدة أداة هامة بالنسبة لشركائها المانحين في تنسيق الجهود الإنمائية، وخاصة في تحديد وتجميع الموارد الجديدة والشركاء الجدد، وبذلك تقوي وتنسق جهود التعاون وإدارة المعارف على المستوى الدولي حول أولويات تتصل بالأهداف الاستراتيجية للصندوق على الصعيدين الإقليمي والوطني. ورابعا، إن الوحدة تعتبر – بفضل تعدد الوكالات فيها وطابعها الإقليمي الشامل – كمستودع قيّم للمعارف والدروس وكوسيط معرفي يدعم تعاون الشركاء ويقوي الترابط بين كل بلد وبين الحكومات الأخرى وأصحاب المصلحة الآخرين حول برامج إقليمية ووطنية هامة تتصل بالتجارة والبيئة والزراعة والتنمية الريفية.

5- وفي نهاية المرحلة الحالية من البرنامج ستكون الأنشطة الحكومية قد قوت المؤسسات الإقليمية (المجلس الزراعي لأمريكا الوسطى ومفوضية أمريكا الوسطى المعنية بالبيئة والتنمية) والمؤسسات الوطنية (وزارات الزراعة، ومشروعات التنمية الريفية، ومراكز البحوث، ومؤسسات التعليم العالي، ومنظمات المجتمع المدني) على صياغة وتنفيذ ورصد مخرجات السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمشروعات مع التركيز على التنمية الريفية والحد من الفقر. ويتمشى هذا الغرض الرئيسي تماما مع الهدف الاستراتيجي لسياسات المنح في الصندوق وهو بناء قدرات المؤسسات الشريكة على مناصرة الفقراء.

6- وبالنظر إلى زيادة نضج البلدان العميلة وقدراتها في أداء دور قيادي أكبر في أمريكا الوسطى، فمن المناسب بالنسبة للصندوق وغيره من الشركاء المانحين في الوقت الحاضر أن يساعدوا على توسيع نطاق امتلاك وإدارة البلدان العميلة والوكالات المانحة الجديدة للوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية. وإن مهمة الوحدة المشتركة بين الوكالات وأداءها المقنع على مدى سنوات عديدة والتغيرات الجارية في السياق الدولي، وخاصة في القطاع الزراعي، لتضع الشراكة في وضع فريد يمكنها من الانتقال بنجاح نحو تحقيق مزيد من الاستدامة عن طريق توسيع قاعدة دعمها المؤسسي والمالي. إلا أن قلة الموارد المالية المتاحة من حكومات أمريكا الوسطى يتطلب أيضا مواصلة التعاون التقني والمالي بين الوكالات والمشاركة في التمويل، ويتعين على البرنامج أن يلتزم باكتشاف موارد إضافية. ويضاف إلى كل ذلك أخيرا أن البرنامج، كدليل على الأهمية الإقليمية، يستجيب لطلب وجهه الوزراء وممثلو المجتمع المدني (في الاجتماع الأخير للجنة التوجيهية للوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية في واشنطن العاصمة في مارس/آذار 2007) في أمريكا الوسطى إلى الجهات المانحة بشأن الحاجة إلى مواصلة تقديم المساعدة على معالجة قضايا التنمية الريفية والحد من الفقر على نحو مستدام عن طريق سياسات التكامل والتنسيق الإقليمية بما في ذلك تنفيذ السياسة الزراعية في أمريكا الوسطى.[3]

[3] ما زالت هذه السياسة قيد الصياغة حاليا، وستكون إطارا متوسط الأجل لتنسيق السياسات الزراعية بين البلدان في المنطقة.

ثالثا – البرنامج المقترح

7- الغرض الكلي من البرنامج هو المساهمة في تحسين نوعية وفعالية السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمشروعات الرامية إلى الحد من الفقر والتنمية الريفية في أمريكا الوسطى. وسيدعم البرنامج تنمية قدرة مؤسسية مستدامة تكفل توفير السلع العامة عن طريق تقديم خدمات محسنة في مجال اقتسام المعارف والتدريب والمساعدة التقنية إلى المؤسسات الإقليمية وشركائه من الحكومات والمجتمع المدني والجهات المانحة في مجالات الحد من الفقر والتنمية الريفية في أمريكا الوسطى. وأهداف البرنامج هي:

- توفير الدعم التحليلي والتقوية للمؤسسات الإقليمية مثل المجلس الزراعي لأمريكا الوسطى ومفوضية أمريكا الوسطى المعنية بالبيئة والتنمية والحكومات القطرية والمجتمع المدني في مجال تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج للتنمية الريفية المستدامة؛
- تسهيل التنسيق فيما بين الوكالات ومواءمتها مع أهداف الحد من الفقر وتوفير الخدمات من أجل تحسين مشروعات الاستثمار الريفي التي تضطلع بها الجهات المانحة في الإقليم؛
- تعزيز توليد المعارف واقتسام المعلومات وتسهيل تطبيقها بفعالية على الأولويات الإقليمية والقطاعية الوطنية.

8- سيستغرق البرنامج ثلاث سنوات وسيتضمن المكونين الرئيسيين التاليين: (i) تقوية القدرات المؤسسية الإقليمية والوطنية؛ و(ii) الإدارة والرصد.

رابعا – المخرجات والفوائد المتوقعة

9- ستتضمن المخرجات الرئيسية لأنشطة البرنامج تقوية قدرات المؤسستين الإقليميتين (المجلس الزراعي لأمريكا الوسطى ومفوضية أمريكا الوسطى المعنية بالبيئة والتنمية) والمؤسسات الوطنية على صياغة وتنفيذ ورصد نتائج السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمشروعات مع التركيز على التنمية الريفية والحد من الفقر. والغرض النهائي المستهدف من خلال هذه العملية الرامية إلى تقوية المؤسسات هو توفير سياسات وأدوات محسنة للتنمية الريفية والحد من الفقر يمكنها تعزيز الفرص الاجتماعية والاقتصادية المفتوحة أمام السكان الفقراء في المناطق الريفية من أمريكا الوسطى. والمخرجات الثلاثة الرئيسية المتوقعة من البرنامج هي:

10- **المخرج 1.** ستتاح للحكومات ومنظمات المجتمع المدني وشركاء التعاون الدوليين فرص الوصول إلى منصة إقليمية محسنة تتخصص في القضايا الرئيسية في مجال التنمية الريفية المستدامة. وسيحقق البرنامج هذا المخرج عن طريق: (i) تسهيل الحوار واقتسام المعارف؛ و(ii) نقل الطلب الإقليمي والوطني على السلع والخدمات العامة التي يتوقع لكليهما تحسين التنسيق والمواءمة بين الجهات المانحة في القطاع الريفي. وسيتلقى عمل الصندوق في وضع استراتيجيات قطرية (برامج الفرص الاستراتيجية القطرية) والتحليل القطاعي (نظم تخصيص الموارد على أساس الأداء) فوائد مباشرة من أنشطة الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية في مجال إدارة المعرفة.

11- **المخرج 2.** ستحسن آليات التكامل الإقليمي القدرات على إدراج قضايا التنمية الريفية في عملية تصميم وتنفيذ السياسات الإقليمية مثل السياسة الزراعية لأمريكا الوسطى)، واتحاد الجمارك وغير ذلك من المبادرات الإقليمية. وبما أن البرنامج يشارك كعضو في الفريق الإقليمي لتصميم السياسات في إطار

السياسة الزراعية لأمريكا الوسطى، فإنه: (i) سيقدم الإرشاد والمساعدة في إقامة جسر بين الزراعة والبيئة في الاستراتيجية البيئية الزراعية؛ و(ii) سيدعم السياسات والأدوات الإقليمية لكي تصبح أحسن تواؤما مع احتياجات السكان الريفيين، ويقدم المساعدة في جهود التنفيذ في القطاع الريفي بالنسبة للاتفاقات التجارية الإقليمية (مثل اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الوسطى) ويساعد في المفاوضات من أجل إقامة اتحاد جمركي في أمريكا الوسطى وإبرام اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي. وهو يعالج الحاجة إلى تكوين نظرة أشمل عن كيفية تأثير التجارة وغير ذلك من السياسات على رفاهية الأعضاء الضعفاء في المجتمع الريفي في مجالات مثل الأيدي العاملة الريفية وحقوق السكان الأصليين والجنسين.

12- **المخرج 3.** ستحسن الحكومة ومنظمات المجتمع المدني قدراتها على تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج ومشروعات للحد من الفقر والتنمية الريفية. ورغم أن كل بلد في أمريكا الوسطى قد صمم سياسات وبرامج للزراعة والتنمية الريفية، وأن بعض البلدان طبق آليات نهج قطاعي شامل، فإن أغلبيتها ما زالت تفتقر إلى الأدوات المناسبة للتخطيط وتنفيذ السياسات، وتفتقر جميعها تقريبا إلى نظم الرصد والتقييم على أساس النتائج.

خامسا – ترتيبات التنفيذ

13- سيدار البرنامج في إطار التوجيه السياساتي من جانب لجنة توجيهية سيمثل فيها جميع الشركاء (المجلس الزراعي لأمريكا الوسطى، ووزير الزراعة لكل بلد، والوكالات المانحة وممثل إقليمي للمجتمع المدني). وطبقا لترتيبات سابقة ثبتت استجابتها لاحتياجات الشركاء والإدارة، فستشرف لجنة للإشراف تتألف من ممثلي المجلس الزراعي لأمريكا الوسطى والوكالات المانحة على تنفيذ خطة العمل والميزانية السنوية على أساس مرتين في السنة وترفع تقريرها إلى اللجنة التوجيهية. وسيتولى تنفيذ عمليات البرنامج وحدة إقليمية تتألف من موظفين أساسيين يساعدهم خبراء استشاريون وموظفون منتدبون من الوكالات الشريكة والوحدات التقنية الوطنية في كل بلد، ويعملون جميعا تحت قيادة مدير الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية.

14- وبالنظر إلى أن البرنامج يستجيب لشركاء متعددين ومتنوعين، فإن ترتيبات الشراكة تستند إلى توصيات التقييم الخارجي والمناقشات الداخلية المكثفة بين شركاء الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية في أوائل 2007. وستبذل خلال المرحلة الجديدة جهود مدروسة لتوسيع وتقوية ترتيبات التسيير حتى تكون أكثر استجابة لأولويات البلدان العميلة وحتى يتقاسم الشركاء المسؤولية عن الإشراف التقني. وسيكفل الانتقاء المشترك للمدير قدرة الاستجابة في البرنامج. ويتسم دور مجلس الزراعة لأمريكا الوسطى ووزارات الزراعة في تسيير الوحدة بالقوة وهو سبب أساسي لنموها خلال عقدين بالنظر إلى أن وزراء الزراعة يعتقدون أنها تستجيب بفعالية لاحتياجاتهم.

15- وسيكون مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هو المتلقي للمنحة وسيتولى المسؤولية عن إدارة المنحة ماليا.

16- وسترتكز استراتيجية للانسحاب لضمان الاستدامة على اعتراف الشركاء – الحكومات والوكالات والمجتمع المدني – بفوائد المشاركة في شراكة فريدة مثل الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية، وفوائد توطيدها في نطاق الهيكل المؤسسي لأمريكا الوسطى بوصفها منصة متخصصة للتنمية الريفية والزراعية والحد من الفقر، ونمو الطلب على خدمات الوحدة على الصعيدين الإقليمي والوطني، والطلب في البلدان والإقليم المضاهي لأولويات ومصالح الوكالات المتعاونة. وستواصل الوحدة ترويجها لتقوية القدرات المؤسسية لكي يمكن في النهاية نقل بعض أو كل مهامها وخدماتها إلى كيانات إقليمية أو وطنية على نحو فعال. إلا أن هذه الكيانات تحتاج إلى وقت ومساعدة قبل أن تتمتع بالقوة الكافية بحيث تستطيع

توفير تلك الخدمات. يضاف إلى ذلك أنه ستقام خلال هذه المرحلة آلية لاسترداد التكاليف لضمان الاستدامة المالية والتشغيلية.

سادسا – بيان إرشادي لتكاليف وتمويل البرنامج

17- يقدر إجمالي متطلبات البرنامج من الموارد للفترة 2008–2010 بمبلغ 6.09 مليون دولار أمريكي على نحو ما هو مبين في جدول التكاليف. وستوفر البلدان المشاركة السبعة حوالي 1.10 مليون دولار أمريكي عيناً عن طريق وزارات الزراعة فيها لتغطية التكاليف المحلية (المرتبات، والعمليات الروتينية) للوحدات التقنية الوطنية في كل منها. وسيبلغ التمويل المقدم من الصندوق 1.00 مليون دولار أمريكي؛ وستقدم مصادر الجهات المانحة الأخرى حوالي 1.49 مليون دولار أمريكي وسيتم توفير ما يقدر بمبلغ 2.50 مليون دولار أمريكي عن طريق آلية استرداد التكاليف.

موجز الميزانية وخطة التمويل

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

نوع الإنفاق	*الصندوق*	*التعاون الإنمائي النمساوي*	*فنلندا*	*المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية*	*وكالات أخرى*	*البلدان المشاركة*	*استرداد التكاليف*	*المجموع*
الموظفون (بما في ذلك المتعاقدون من الباطن)	468	121	180		60	756	875	2 460
الخدمات المهنية	151	204	-		150	-	650	1 155
الأسفار	90	53	20		25	-	120	308
المعدات	8	56	10		-	-	30	104
التكاليف التشغيلية والتقارير والمطبوعات	163	121	150		100	344	325	1 278
الدعم	-	23	-	75	-	-	-	23
التدريب وبناء القدرات	120	72	40		30	-	500	762
المجموع الكلي	**1 000**	**650**	**400**		**365**	**1 100**	**2 500**	**6 090**

Results-based logical framework

Hierarchy of objectives	*Objectively verifiable indicators*	Means of verification	Assumptions
Goal			
To contribute to the improved quality and effectiveness of policies, strategies, capacity building, programmes and projects for poverty reduction and rural development in Central America			
Overall objective			
Develop a sustainable institutional model to secure public goods by making available improved knowledge-sharing, technical advisory and capacity-building services to regional institutions, partner governments, civil society and donor agencies in the areas of poverty reduction and rural development in Central America	- Regional, governmental and civil society organizations and donors give a high rating to the provision of public goods - Exit strategy for the programme developed by January 2009 - Legal and organizational structure for the cost-recovery mechanism available in the country by October 2008 (or six months after the new phase starts)	-RUTA programme reports -Specific partner evaluations -Mid-term evaluation -Legal and registry documentation -Exit strategy document	- Setting up the legal and organizational structure for cost-recovery-based services faces a slow, bureaucratic approval process within the countries -Limited demand for technical assistance services under the cost-recovery mechanism - Grant funds from donors are insufficient to cover all demands for priority public goods
Outputs			
1. Governments, civil society organizations and international cooperation partners have access to an improved regional platform specialized in key, sustainable rural development issues	- Four regional networks and communities of practice in operation by December 2009 on key development topics and involving public- and private-sector and civil society participants -The RUTA webpage shows a 20% annual increase in the number of hits - The programme has promoted experiences that show improved donor harmonization and alignment on key rural development issues	- Records on events and participants - Mid-term evaluation report - Webpage statistics - RUTA programme annual reports - Special analytical studies	- Insufficient participation by the private sector and civil society in the regional networks and communities of practice organized by RUTA - Poor knowledge by users of existing data and information relating to rural development issues
2. Regional integration mechanisms improve the capacity to incorporate rural development issues in the process of designing and implementing PACA, the agro-environmental strategy, the customs union and other regional initiatives	- Programme actions successfully lead to the linkage of regional agricultural and environmental strategies (PACA and the agro-environmental strategy); policies and instruments focus on the requirements of the rural poor - Programme activities in support of regional institutions result in the incorporation of rural development and poverty issues as important elements in policies and programmes	- RUTA programme annual reports - Mid-term evaluation report - Special analytical studies	- Regional institutions assign a low priority to discussing and including poverty reduction and rural development issues in integration agendas
3. Governments and civil society organizations improve their capacities for designing and implementing poverty reduction and rural development policies, programmes and projects	- Specific recommendations on rural development and poverty reduction measures are incorporated into new national agricultural sector policy documents - Civil society organizations are participating in policy dialogue through RUTA-promoted activities - Programme activities improve the effectiveness of IFAD's portfolios in three countries	- RUTA programme annual reports - Mid-term evaluation report - Special analytical studies on programmes and projects - National agricultural policy documents	- Ministries of agriculture have limited institutional capacity to engage in developing and implementing rural development policies and instruments - Limited capacity to engage in policy dialogue on rural development by civil society organizations

منظمة الوحدة والتعاون من أجل النهوض بالشعوب: البرنامج العالمي لمعالجة تهميش المزارعين الفقراء والمهاجرين في إكوادور والمغرب والسنغال عن طريق روابط الأسواق وتعزيز التنوع

أولا – الخلفية

1- في السنوات الأخيرة بينت عدة مبادرات دعمها الصندوق والمنظمات غير الحكومية المشتركة في هذا البرنامج المقترح قيمة اتباع نهج في التنمية المحلية يخرج الثروة الكامنة في تنوع المحاصيل المحلية ويحشد المعارف التقنية والأصول الثقافية المتصلة بذلك. ويجدر بالذكر خاصة أن البرامج التي تدعم المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي في تعزيز الأنواع المهملة وقليلة الاستخدام (أو محاصيل المجموعات العرقية) أو المنظمتين غير الحكوميتين الإيطاليتين – منظمة الوحدة والتعاون للنهوض بالشعوب و"موفيموندو" – في التركيز على الصلة بين السياحة الريفية وتنمية المشروعات الصغرية الريفية، قد أسهمت في فهم الدور الأساسي الذي يمكن أن يؤديه التشجيع المقدم لصون التنوع الزراعي واستخدامه. ويرتبط هذا خاصة بالدينامية الاجتماعية الاقتصادية التي يمكن تنشيطها عن طريق تجديد الشعور بالاعتزاز وتقدير الذات لدى الفقراء الريفيين، فهما بمثابة قوتين دافعتين شديدتين إلى التغيير.

2- وتمثل شواغل المستهلكين الجديدة التي تتعلق بإعادة الروابط بين المائدة والحقل، وتؤكد أهمية وضوح الأصل الأصيل للمنتجات والمضمون الثقافي للغذاء المشترى – بالإضافة إلى تزايد الطلب على المنتجات البديلة ذات الهوية الراسخة – مجالا مهما للترويج لمحاصيل المجموعات العرقية. ويقدم ذلك دعما لنظم الإنتاج لدى الفقراء والتوعية بالظروف المعيشية في البلدان النامية.

3- ويستهدف البرنامج المقترح دعم إنتاج الأنواع المهملة وقليلة الاستخدام بغية تعزيز بناء القدرات على شتى المستويات في مناطق التجريب في إكوادور والمغرب والسنغال. وهو يرمي في نفس الوقت إلى الانتفاع بالتنمية المستدامة، والشواغل الاجتماعية والبيئية، والاستهلاك مع التحلي بالمسؤولية.

4- ويشمل الشركاء الذين تم انتقاؤهم ثلاث منظمات غير حكومية إيطالية – منظمة الوحدة والتعاون من أجل النهوض بالشعوب، ومنظمة "موفيموندو"، ورابطة التعاون الريفي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية – ترتبط على نحو وثيق بالمجتمع المدني وتنخرط بعمق في مشروعات إنتاجية وحملات للتوعية وأنشطة للتدريب وبناء القدرات على جميع المستويات في الشمال والجنوب؛ والمنظمة الإيطالية للتجارة العادلة بما لها من شبكة من المتاجر والروابط بالمطاعم؛ والرابطة الإيطالية للسياحة الريفية التي تمتلك شبكة من وكالات السفر؛ والمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي التي تمتلك مرافق للبحوث ونظمت شراكات في الجنوب؛ وعدة حكومات محلية (أقاليم لاتسيو ولومباردي وبيمونت وتسكانيا وأمبريا)؛ والحركات الغذائية مثل "الغذاء البطيء"، و"تيرا مادري" ومهرجان أسواق الغذاء، ورابطة صون فن الطهي في منطقة البحر المتوسط. وسيقام تعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية، وبرنامج نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة).

ثانيا – الأساس المنطقي والأهمية للصندوق

5- الافتراض الأساسي في هذا البرنامج هو أن دعم النهوض بالمحاصيل من أجل الحد من الفقر في الجنوب لا يمكن فصله عن فرص السوق المتاحة لهذه المحاصيل على الصعيد المحلي وفي الشمال وعن الفوائد الممكنة التي يمكن أن يعود بها تعزيز هذه التدفقات التجارية من السلع الغنية ثقافيا على التفاهم المتبادل بين الشعوب.

6- ويعالج البرنامج المقترح عدة أبعاد من الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007–2010، وخاصة عن طريق إتاحة الفرصة للنساء والرجال الريفيين الفقراء لتحسين قدرتهم على الوصول إلى: (i) الموارد الطبيعية، وخاصة استخدام وصون التنوع البيولوجي الزراعي؛ (ii)الأسواق التنافسية للمنتجات الزراعية؛ (iii) النهوض بالمشروعات (التجهيز والتسويق والتجارة).

7- وقد تم انتقاء البلدان المستهدفة (إكوادور والمغرب والسنغال) على أساس المعايير التالية: (i) الروابط مع استراتيجيات ومشروعات الاستثمار القائمة في الصندوق؛ (ii) الأولويات الجغرافية للبلد المشارك في التمويل (إيطاليا)؛ (iii) عمق الاهتمام الذي تعرب عنه الحكومات المشاركة في أهداف البرنامج؛ (iv) توافر المنظمات غير الحكومية ذات التجارب المهمة في المناطق المستهدفة؛ (v) الجوانب المنهجية (تقع البلدان المنتقاة في ثلاث مناطق مختلفة، وهي غنية بالتنوع البيولوجي الزراعي والإمكانيات السياحية، وتوفر من ثم فرصا جيدة للتبادل).

ثالثا – البرنامج المقترح

8- الهدف الكلي للبرنامج هو الحد من تهميش الفقراء الريفيين والمهاجرين عن طريق تحسين إدارة أصول التنوع البيولوجي لدى هؤلاء السكان وإنعاش المعارف التقليدية والهوية المحلية من أجل تحسين الدخول وسبل العيش.

9- وسيستغرق البرنامج ثلاث سنوات وسيتألف من المكونات التالية: دعم إنتاج الأنواع المهملة وقليلة الاستخدام في المجتمعات المحلية المنتقاة، وبناء القدرات على مستويات شتى من المناطق المستهدفة، وتسويق المنتجات المنتقاة محليا ودوليا على أساس الأنواع المهملة وقليلة الاستخدام، مع التأكيد بصفة خاصة على مشاركة النساء؛ وتعزيز الشراكات بين المجتمعات المحلية؛ وإدارة المعارف وتعميمها؛ ونشر الوعي بين المستهلكين وعامة الجمهور عن طريق الرسائل الإعلامية المناسبة.

رابعا – المخرجات والفوائد المتوقعة

10- ستشمل المخرجات والفوائد المتوقعة للبرنامج ما يلي:

- تعزيز التنوع البيولوجي الزراعي وتقوية الأمن الغذائي؛
- الاستفادة من المعارف التقليدية لدى النساء ومجموعات الشيوخ وتعبئتها في المناطق المستهدفة؛
- تحسين وزيادة المحاصيل التقليدية (المنتجة والمستهلكة والمباعة) كما وكيفا؛
- تحديد وتعزيز المنتجات ذات الهوية المحلية الراسخة والمستخدمة تقليديا في إكوادور والمغرب والسنغال، في شبكات التسويق المحلية وعلى النطاق الإيطالي والأوروبي؛

- تعزيز معرفة ووضوح سبل العيش والقيم الثقافية لدى السكان الفقراء على الصعيد الدولي، مع التأكيد بصفة خاصة (في المغرب) على الاعتراف بنظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية؛
- تقوية الشعور بتقدير الذات والهوية بين المزارعين الفقراء، وخاصة النساء والشيوخ بوصفهم حراسا على المحاصيل التقليدية والمعارف المرتبطة بذلك؛
- إقامة أو تقوية الشراكات بين المجتمعات المحلية والمنتجين والمستهلكين (مع التركيز على الحوار بين النساء والشيوخ) على المستوى المحلي والدولي، وخاصة في مجالات الإنتاج والتسويق والتعليم والتدريب، وتخطيط السياسات على المستوى المحلي والحوار بين الثقافات؛
- استخدام النهج المنهجية للاضطلاع بهذا البرنامج ونشرها عن طريق المطبوعات وتعميم المواد (بما في ذلك اتباع نهج مراع لتمايز الجنسين).

خامسا – ترتيبات التنفيذ

11- سيتولى تنفيذ البرنامج طائفة واسعة النطاق من الشركاء، بحيث يقدم كل منهم مهارات محددة في مجالات البحوث والإرشاد، وبناء القدرات، والإنتاج، والتسويق وإضافة القيمة، والتجارة العادلة، والسياسات المحلية، والحوار بين الثقافات، وتوعية الجمهور.

12- وستكون منظمة الوحدة والتعاون من أجل النهوض بالشعوب هي متلقي المنحة ووكالة التنفيذ بالنسبة للبرنامج ككل بوصفها قائدا لمجموعة من المنظمات غير الحكومية. وستكون المنظمة المذكورة ومنظمة "موفيموندو" ورابطة التعاون الريفي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية هي وكالات تنفيذ العمل في إكوادور والمغرب والسنغال على التوالي. وستكون المنظمة الإيطالية للتجارة العادلة هي الشريك الرئيسي بالنسبة لتسويق المنتجات. وستدخل كل من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشريكة في اتفاقية مع منظمة الوحدة والتعاون من أجل النهوض بالشعوب.

13- وستجتمع لجنة توجيهية للبرنامج – تتألف من ممثلين للصندوق (القسم الاستشاري التقني والأقسام الإقليمية)، ومنظمة الوحدة والتعاون من أجل النهوض بالشعوب، و"موفيموندو"، ورابطة التعاون الريفي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، والمنظمة الإيطالية للتجارة العادلة والمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – مرتين في السنة وسترصد أنشطة البرنامج وتوجه تنفيذه على نحو فعال.

14- وسينظم عند بدء البرنامج اجتماع مع الشركاء الأوروبيين للاتفاق على استراتيجية لإنشاء منصة أوروبية تستهدف أيضا الوصول إلى أموال من الاتحاد الأوروبي. كما ستحدد طرق التبادل والتخصيب المتبادل فيما بين بلدان الجنوب.

سادسا – بيان إرشادي لتكاليف وتمويل البرنامج

15- تقدر الميزانية الإجمالية للبرنامج بمبلغ 000 100 4 دولار أمريكي (بما في ذلك مشاركة متوقعة في التمويل نقدا من وزارة الخارجية الإيطالية والتمويل عيناً من شركاء البرنامج [000 320 دولار أمريكي] سيمول منها 000 780 1 دولار أمريكي من المنحة المقدمة من الصندوق كما هو مبين فيما يلي (بما في ذلك تخصيص محدد قيمته 000 200 دولار أمريكي من أجل برنامج نظم التراث الزراعي ذي الأهمية

العالمية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في المغرب، والذي يرد في الجدول أدناه في إطار عمود التمويل المقدم من الصندوق وسيتاح عن طريق خطاب اتفاق مع "موفيموندو").

موجز الميزانية وخطة التمويل

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

نوع الإنفاق	*الصندوق*	*المشاركة في التمويل*
الموظفون (المهام الاستشارية)	380	608.40
الخدمات المهنية (عقود البحوث)	500	234.00
الأسفار	160	59.67
المعدات	145	390.00
التكاليف التشغيلية للاجتماعات والتقارير والمطبوعات	120	-
التدريب وبناء القدرات	300	507.12
التكاليف العامة	175	200.81
المجموع	**1 780**	**2 000.00**

Results-based logical framework

	Narrative summary		Indicators	Means of verification	Risks and assumptions
	Expected outputs	Proposed activities			
Specific objective 1: Improve the marketability and increase the volume of traditional, local crops produced, consumed and sold by poor and marginalized households (with a focus on women and the elderly)	1.1 Agrobiodiversity enhanced, food security strengthened and traditional knowledge tapped and mobilized, especially among women and elder groups, in target areas of Ecuador, Morocco and Senegal 1.2 Quality and quantity of local crops produced, consumed and sold improved and increased	1.1 Identification of key local crops 1.2 Technical assistance for quality and quantitative improvement of local and ethnic production 1.3 Support for strengthening producer associations	For local selected specie in each project area: % increase in production quantity production quality improved to specific standards establishment of permanent mechanisms for maintaining agrobiodiversity and traditional knowledge	Registers of associations of producers Field visits	Environmental conditions in the selected areas do not degrade The communities involved maintain their willingness to collaborate
Specific objective 2: Improve the market access of traditional, local crops through marketing that relies on national and international trade promotion strategies favouring the poor, particularly women and the elderly, and confirming their culture	2.1 Products with strong local identity and traditionally used in Ecuador, Morocco and Senegal identified and promoted in local, Italian and Europe-wide marketing networks (mainly fair trade) 2.2 The knowledge and visibility of the farming systems and cultural values of poor people enhanced at the international level 2.3 The self-esteem and identity of poor farmers strengthened, particularly women and the elderly as custodians of traditional crops and of the wealth of knowledge related to these crops.	2.1 The promotion of local products through market strategies, local and regional marketing and awareness campaigns 2.2 International marketing 2.3 Local and national market access 2.4 Development and promotion of responsible tourism 2.5 Awareness-raising	% increase in products (by quantity and value) derived from local species in the selected areas and sold in local and international markets At least two new products derived from local species enter into the international fair trade market Articles in magazines promoting responsible tourist itineraries Tour operators contacted Poor farmers from each selected area participate in local and international events The number of visitors at local and international events	Project reports Registers of associations of producers Official documents of CTM Altromercato Press reviews Official documents on the international events	Local market absorption capacity for local and ethnic products do not decrease Demand for fair trade products is maintained No negative shocks occur on the prices for local and ethnic production Participating communities maintain their willingness to collaborate The international partners maintain their long-term plans
Specific objective 3: Support the creation of strategic partnerships among communities at the national and international levels by strengthening existing networks and decentralized cooperation	3.1 Partnerships between communities of producers and of consumers established and strengthened at the national and international levels 3.2 Methodological approaches for carrying out the programme (including the gender approach) are capitalized and diffused through publications and dissemination materials	3.1 Thematic international workshops 3.2 Publications and pedagogic and marketing materials will be disseminated	Number and type of autonomous initiatives involving the partner network and decentralized cooperation Number and type of formalized relationships among partners and decentralized cooperation Exhaustiveness and quality of research materials for project replicability	Project reports Official documents of the partners involved Publication report	Participating communities maintain their willingness to collaborate International partners maintain their long-term plans